

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين

التمييز الأول :

التمييز : مساعد نائب عام الجنايات الكبرى .

التمييز ضدهم : ١ .

- ٢

- ٣

- ٤

- ٥

- ٦

- ٧

- ٨

التمييز الثاني :

التمييزون : ١ .

- ٢

- ٣

التمييز ضده : الحق العام .

قدم في هذه الدعوى تمييزان الأول بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٣ والثاني بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٩ للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى بالدعوى رقم ٢٠١٢/٦٥٢ بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٠ .

ويتلخص سببا التمييز الأول فيما يلي :

- ١ - القرار المطعون فيه مشوب بعيب القصور في التعليل والتسبيب بالنسبة للمميز ضدهم من الأول ولغاية الخامس .
- ٢ - أغفلت المحكمة الفصل في جميع مطالب النيابة بالنسبة للمميز ضدهم من السادس ولغاية الثامن .

الطلب :

- أولاً : قبول التمييز شكلاً .
- ثانياً : وفي الموضوع نقض القرار المميز .

وبتاريخ ٢٠١٣/١/٦ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم ٢٠٢٥/٢٠١٢/٤/٢ قبول التمييزين شكلاً لتقديمهما ضمن المهلة القانونية وقبول تمييز النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى موضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني ورد التمييز الأول موضوعاً .

تتلخص أسباب التمييز الثاني فيما يلي :

- ١ - إن القرار المميز قد جاء مخالفاً لأحكام المادة ٤٧/٣ من الأصول الجزائية التي تنص (إذا لم تقم البيئة على الواقعة يقضي القاضي ببراءة المتهم من التهم المسندة إليه) .

- ٢ - أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في إجراء محاكمة المميزين بمثابة الوجيه بشكل مخالف للقانون .

- ٣ - إن إجراء محاكمة المميزين بشكل مخالف للقانون حرّمهم من تقديم إفادتهم الدفاعية وبياناتهم الدفاعية الشخصية والخطية .

٤ - أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في عدم الأخذ بالتناقضات الواضحة والبيّنة في شهادة شهود النيابة العامة مع بعضها البعض .

٥ - أخطأت محكمة الجنايات الكبرى وعلى فرض صحة هذه الشكوى بعدم الأخذ بأركان وعناصر الدفاع الشرعي وثورة الغضب المتوفرة .
الطلب :

- ١ - قبول التمييز شكلاً لتقديمه بناءً على العلم .
- ٢ - وفي الموضوع الحكم بنقض القرار المميز والحكم بالسماح للمميزين بتقديم بيناتهم الدفاعية الشخصية والخطية وتقديم مرافعتهم الختامية والكفيلة بإعلان براءة المميزين من كافة التهم المسندة إليهم و/أو الحكم بإعلان براءة المميزين من كافة التهم المسندة إليهم .

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمه الجنايات الكبرى أسندت للمتهمين الفريق الأول :

-١

-٢

-٣

-٤

التهمة :

- ١- جناية الشروع بالقتل وفقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات بالنسبة للمتهم
- ٢- جناية التدخل بالشروع بالقتل بالاشتراك وفقاً للمواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦/٢ و ٧٦) عقوبات بالنسبة للمتهمين
- ٣- جنحة الإيذاء وفقاً للمادة (٣٣٤) عقوبات بالنسبة للمتهم
- ٤- جنحة السكر المقرون بالشغب وفقاً للمادة (٣٩٠) عقوبات بالنسبة للمتهم

- ٥- جنحة حمل وحيازة أداة حادة وراضة وفقاً للمادة (١٥٦) عقوبات وبدلالة المادة (١٥٥) من القانون ذاته بالنسبة للمتهم
- ٦- جنحة التدخل بالإيذاء وفقاً للمادتين (٣٣٤ و ٢/٨٠) عقوبات بالنسبة للمتهمين

المتهمون/ الفريق الثاني :

- ١
- ٢
- ٣
- ٤
- ٥

التهم :-

- ١- جناية الشروع بالقتل بالاشتراك وفقاً للمواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦) عقوبات مكررة ثلاث مرات بالنسبة للمتهمين
- ٢- جناية التدخل بالشروع بالقتل بالاشتراك وفقاً للمواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٢/٨٠ و ٧٦) عقوبات بالنسبة للمتهمين .
- ٣- جنحة الإيذاء وفقاً للمادة (٣٣٤) عقوبات بالنسبة للمتهم
- ٤- جنحة حمل وحيازة أداة حادة وراضة وفقاً للمادة ١٥٦ عقوبات وبدلالة المادة ١٥٥ من القانون ذاته بالنسبة للمتهمين

الوقائع :-

تتلخص وقائع هذه القضية وكما ورد بإسناد النيابة العامة بأنه يوجد علاقة قرابة ونسب بين المتهمين من الفريقين وفي مساء يوم ٢٠١١/١٠/١ توجه المتهمون من الفريق الأول إلى منزل المتهمين من الفريق الثاني للتفاهم حول خلاف عائلي وهناك تقابل المتهمون (الفريق الأول) مع المتهم (من الفريق الثاني) وحصلت بينهم مشادة كلامية وصراخ وقام المتهم بشتمهم والمناداة على أبنائه كل من المتهمين وشقيقه حيث حضروا وكان بحوزة المتهمين أدوات حادة وراضة وحصلت مشاجرة جماعية بين

المتهمين من الفريقين حيث قام المتهم (من الفريق الأول) بطعن المتهم (من الفريق الثاني) بواسطة أداة حادة (سكين) على بطنه وبقوة قاصداً قتله، وقام المتهم الذي كان بحالة سكر بضربه كذلك بواسطة يديه على وجهه وأقدم المتهمون (من الفريق الثاني) بطعن المتهم (من الفريق الأول) بواسطة أدوات حادة في منطقة الظهر والبطن والرقبة وقام كذلك المتهم بضربه بواسطة طوبة على رأسه قاصدين قتله وقاموا كذلك بطعن المتهم (من الفريق الأول) على ظهره ورقبته قاصدين قتله وقام المتهم أيضاً بضربه بواسطة ماسورة على رأسه وأن الوجود المتعمد للمتهم (من الفريق الثاني) برفقة المتهمين بالمناداة عليهم قد قوى من عزيمتهم وشد من أزهرهم وهذه المساعدة النفسية قد شجعتهم على ارتكاب تلك الأفعال والتواجد المتعمد للمتهمين (من الفريق الأول) برفقة المتهم كان بهدف مساعدته والشد من أزهره ولضمان ارتكاب الجريمة وقد احتصل المتهم (من الفريق الأول) والمتهمون (من الفريق الثاني) على التقارير الطبية التي تشعر بالإصابات التي تعرضوا لها وتبين أن الإصابات التي لحقت بالمتهمين قد شكلت خطورة على حياتهم وضبط أداة حادة (سكين) بحوزة المتهم ، وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى على النحو الوارد بمحاضرتها وبنتيجة إجراءات المحاكمة أصدرت حكماً بالدعوى ٢٠١٢/٦٥٢ تاريخ ٢٠١٢/١١/٢٩ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية التي :

(تتلخص بأنه يوجد علاقة قرابة بين المتهمين من الفريقين وفي مساء يوم ٢٠١١/١٠/١ توجه المتهمون الفريق الأول إلى منزل المتهمين من الفريق الثاني للتفاهم حول خلاف عائلي ولدى تقابل المتهمين (من الفريق الأول) مع المتهم (من الفريق الثاني) وحصلت بينهم مشادة كلامية وصراخ حيث قام المتهم بشتيمهم وقام بطردهم إلا أنه وأثناء ذلك قام المتهم بسحب موسى قرن غزال وطعن به المتهم ، في بطنه من الجهة اليسرى قاصداً قتله وأثناء صراخ المتهم حضر أبناؤه كل من المتهمين وشقيقه المتهم حيث حضروا وكان بحوزة المتهمين أدوات حادة وراضة وحصلت مشاجرة جماعية بين المتهمين من الفريقين قام المتهم الذي كان

بحالة سكر بضرب المتهم على وجهه ، وقام المتهمون من (الفريق الثاني) بطعن المتهم من (الفريق الأول) بواسطة أدوات حادة في منطقة الظهر والبطن والرقبة وكذلك قام المتهم بضربه بواسطة طوبة على رأسه قاصدين قتله وقاموا كذلك بطعن المتهم من (الفريق الأول) على ظهره ورقبته قاصدين قتله وقام المتهم أيضاً بضربه بواسطة ماسورة على رأسه وقد احتصل المتهم من (الفريق الأول) والمتهمون (من الفريق الثاني) على التقارير الطبية التي تشعر بالإصابات التي تعرضوا لها وتبين أن الإصابات التي تعرض لها المتهمون قد شكلت خطورة على حياتهم وضبط أداه حادة (سكين) بحوزة المتهم وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وفي التطبيقات القانونية :

وبتطبيق القانون على الوقائع التي خلصت إليها المحكمة وجدت المحكمة ما يلي :
أولاً : بالنسبة لجناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات المسندة للمتهم

وجدت المحكمة إن الثابت بهذه القضية أنه وأثناء المشادة الكلامية ما بين المتهم

(المجني عليه في هذه القضية) وبين المتهمين

أمام منزله أثناء حضورهم إليه للتفاهم معه حول موضوع طلاقه لزوجته قام أثناء ذلك المتهم بسحب موسى قرن غزال وطعنه في بطنه من الجهة اليسرى قاصداً قتله وبعدها سقط على الأرض وقام بالمناداة والصراخ على أبنائه كل من المتهمين وشقيقه حيث تم إسعافه وأجريت له عملية جراحية وتبين أن الطعنة نافذة وأدت إلى إصابة الأمعاء الدقيقة وأحدثت تقيين في الأمعاء نافذين من كلا الجدارين مع وجود نزف وجرح في سفاق البطن وأن الإصابة قد شكلت خطورة على حياة المصاب كونها نافذة إلى تجويف البطن هذا ثابت من التقرير الطبي والمستمع لشهادة منظمة كونها ولولا التداخل الجراحي والعناية الإلهية لأدت إلى الوفاة وقدرت مدة التعطيل بخمسة عشر يوماً من تاريخ الإصابة ...) .

هذه الأفعال التي أقدم عليها المتهم تجاه المجني عليه (المتهم) بوصفها المتقدم تشكل بمجملها كافة أركان وعناصر جناية الشروع بالقتل القصد خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات .

ثانياً : بالنسبة لجناية الشروع بالقتل بالاشتراك وفقاً لأحكام المواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦) عقوبات مكررة ثلاث مرات للمتهمين المسندة إليهم .

فإن المحكمة تجد إن الثابت بهذه القضية وشهادات شهود النيابة العامة أن المتهمين وأثناء تشاجرهم مع (الفريق الأول) قاموا بطعن (المتهم) بواسطة أدوات حادة في منطقة الظهر والبطن والرقبة قاصدين قتله وقام كذلك المتهم بضربه بواسطة طوبة على رأسه قاصدين قتله وقاموا كذلك بطعن المتهم على ظهره ورقبته حيث قام المتهم بضربه بموسى الموز على رقبته وكذلك قاموا بطعن المتهم حيث قاموا بطعنه في خاصرته بأدوات حادة ، ولدى إسعافهما تبين أن المتهم المصاب مصاب بجرح طعني في جدار الصدر الخلفي الأيمن وجرح طعني في جدار البطن الأمامي الأيمن ولكون المصاب تعرض لإصابات جرحية في الصدر من الأمام والخلف والبطن فإنها بالنتيجة شكلت خطورة على حياته ولولا التداخل الجراحي والعناية الإلهية لأدت إلى الوفاة وأن سبب خطورة الإصابة لأنها نافذة إلى تجويف الصدر وهذا ثابت من خلال التقرير الطبي المستمع لشهادة منظمه .

وكذلك ثبت للمحكمة أن الإصابة التي تعرض لها المتهم المصاب

هي جرح قطعي في الساعد الأيسر بطول ١٠ سم وأجريت له عملية استكشافية للبطن وعمل له قسطرة رئوية في الصدر ويوجد ندب ناتجة عن استعمال أداة حادة نتيجة الجروح النافذة في جدار الصدر والبطن وأن جميع الإصابات قد شكلت خطورة على حياة المصاب بشكل مباشر ولولا التداخل الجراحي الذي تم تحت الإشراف الطبي والعناية الإلهية لأدت إلى الوفاة .

واتضح للمحكمة مما تقدم أن المتهمين كل من كانت نيتهم تتجه لقتل المصابين وهذا ثابت بالتقرير الطبي والمستمع لشهادة منظمه الذي يبين أن الإصابات كانت جميعها في أماكن من الجسم موقعها قاتل والأداة

المستعملة قاتلة وخطرة وبما أن المكان والأداة وطبيعة الإصابة جميعها خطرة فإن ذلك يدل دلالة أكيدة بأن المتهمين ومن خلال الأفعال التي أقدموا عليها كانت نيتهم تتجه لقتل المصابين إلا أن التداخل الجراحي والعناية الإلهية والإسعافات الأولية المباشرة حالت دون الوفاة .

هذه الأفعال بوصفها المتقدم التي أقدم المتهمون على ارتكابها تجاه المصابين تشكل بالنتيجة كافة أركان وعناصر جنائية الشروع بالقتل القصد خلافاً لأحكام المواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦) عقوبات.

ثالثاً : بالنسبة لجنائية التدخل بالشروع بالقتل بالاشتراك خلافاً لأحكام المواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٢/٨٠ و ٧٦) عقوبات المسندة للمتهمين

وجنحة التدخل بالإيذاء خلافاً لأحكام المادتين (٣٣٤ و ٢/٨٠) عقوبات المسندة للمتهمين وجدت المحكمة إن الثابت بهذه القضية أن المتهمين من الفريق الأول قد حضروا للتفاهم مع الفريق الثاني ولكونه حصلت مشادات كلامية بينهما أقدم كل منهم بضرب الآخر حيث تشاجروا مع بعضهم البعض وقام بعض المتهمين بطعن الآخر قاصداً قتله .

وحيث إنه لم يثبت أصلاً أن المتهمين كانوا على اتفاق مسبق مع بعضهم البعض ليطعن كل واحد منهم الآخر فإن وجود بعضهم البعض كان ليس متفقاً على أن يكون حاضراً من أجل تقوية عزيمة الآخر كونهم جميعاً شاركوا في الضرب والمشاجرة وأن سبب وجود المتهمين جميعاً كان لغاية التفاهم إلا أن الذي حصل هو مشادة كلامية تطورت إلى طعن بعضهم البعض قاصداً كل منهم قتل الآخر كما هو ثابت من خلال الأفعال التي أقدموا عليها ، وحيث إن الأفعال التي أقدم عليها المتهمون لا ينطبق عليه أية حالة من الحالات المنصوص عليها في المادة ٢/٨٠ مما يتعين والحالة هذه إعلان براءة المتهمين كل من من جنائية

التدخل المسندة إليهم .

وعليه وتأسيساً على كل ما تقدم قررت المحكمة ما يلي :

أولاً : عملاً بأحكام المادة (٣٣٤) عقوبات إسقاط دعوى الحق العام تبعاً لإسقاط الحق الشخصي بالنسبة لجنحة الإيذاء خلافاً لأحكام المادة (٣٣٤) عقوبات المسندة للمتهمين لكون مدة التعطيل لا تتجاوز العشرة أيام وإسقاط الحق الشخصي عن بعضهما البعض وتضمنين المشتكيين رسم الإسقاط .

ثانياً : عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إدانة المتهمين بجنحة حمل وحياسة أداة حادة وراضة خلافاً لأحكام المادة (١٥٦) عقوبات وبدلالة المادة (١٥٥) من القانون ذاته وعملاً بالمادة ذاتها الحكم على كل واحد منهم مدة أسبوع واحد والرسوم محسوبة له مدة التوقيف والغرامة عشرة دنائير .

ثالثاً: عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بتهمة السكر المقرون بالشغب خلافاً لأحكام المادة (٣٩٠) عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها الحكم عليه بالحبس مدة أسبوع واحد والرسوم.

رابعاً: عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهمين

من جناية التدخل بالشروع بالقتل بالاشتراك خلافاً لأحكام المواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٢/٨٠) عقوبات المسندة إليهم لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقهم.

خامساً: عملاً بأحكام المادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهمين من جنحة التدخل بالإيذاء خلافاً لأحكام المادتين (٣٣٤ و ٢/٨٠) عقوبات المسندة إليهما لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقهما.

سادساً: عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهمين ، بجناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات.

وعطفا على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة ما يلي:

أولاً: عملاً بأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات وضع المجرم

بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات والرسوم ونظراً لإسقاط الحق الشخصي الأمر الذي اعتبرته المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً وعملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) قررت المحكمة تخفيض العقوبة بحقه لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم.

ثانياً : عملاً بأحكام المواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦) عقوبات وضع كل واحد من المجرمين

بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم ، ونظراً لإسقاط الحق الشخصي الأمر الذي اعتبرته المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً وعملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) عقوبات تخفيض العقوبة بحقهم لتصبح وضع كل واحد منهم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم ومصادرة الأداة الحادة المضبوطة وغير المضبوطة في حال ضبطها.

ثالثاً: عملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد الصادرة بحق المجرمين كل من :

وهي وضع كل واحد منهم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم لكل واحد منهم ومصادرة الأداة الحادة المضبوطة وغير المضبوطة في حال ضبطها.

وعن أسباب التمييز الثاني :

وعن السببين الثاني والثالث ومفادهما تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بمحاكمة المميزين بمثابة الوجاهي بشكل مخالف للقانون مما حرمهم من تقديم بيناتهم ودفعهم .

وفي ذلك نجد إن محكمة الجنايات الكبرى وبجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٨ قررت إجراء محاكمة المتهمين بمثابة الوجاهي دون أن تحدد الساعة التي تم فيها إجراء محاكمتهم حتى تتمكن محكمتنا من بسط رقابتها .

وحيث إن المتهمين يطعنون في الحكم لأول مرة فهم غير ملزمين بتقديم معذرة

مشروعة مبررة للغياب وفق أحكام المادتين (٢٦١/٤ و ٢١٢) من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأمر الذي يتعين معه السماح لهم بتقديم ما يدعون من دفعات وبيانات حرّموا منها بسبب محاكمتهم بمثابة الوجهي .

وعن الأسباب الأول والرابع والخامس وجميعها تدور وتتصب على الطعن في وزن محكمة الجنايات الكبرى للبيئة وتقديرها .
فإن البحث فيهما سابق لأوانه على ضوء ردنا على السببين الثاني والثالث مما يستدعي الالتفات عنهما في هذه المرحلة .

وعن أسباب التمييز المقدم من مساعد نائب عام الجنايات الكبرى :
وعن السبب الأول ومفاده أن القرار المطعون فيه مشوب بعيب القصور في التعليل والتسبيب بالنسبة للمميز ضدهم من الأول ولغاية الخامس من حيث إعلان براءتهم عن جرم الشروع بالتدخل والقتل .

وفي ذلك نجد ومن الرجوع إلى المادة (٢/٨٠) من قانون أصول المحاكمات الجزائية أنها حددت الحالات التي يكون فيها الشخص متدخلًا منها ما هو سابق لها ومنها ما هو مصاحب لها ومنها ما هو لاحق لها .

وفي الحالة المعروضة نجد إن محكمة الجنايات الكبرى وقد استعرضت وقائع الدعوى توصلت وبحق من خلال البيانات التي ناقشتها وبما لها من صلاحية في وزن البيئة وتقديرها إلى عدم توافر أي حالة من حالات التدخل الواردة بالمادة (٨٠) من قانون العقوبات وبالتحديد الاتفاق المسبق على ارتكاب الجريمة وجلّ ما في الأمر كما هو ثابت من وقائع الدعوى أن المتهمين من الفريق الأول ذهبوا إلى الفريق الثاني للتفاهم والتباحث معهم في مسألة عائلية وتطور التفاهم إلى مشادات كلامية ومشاجرة وقيام بعض المتهمين بطعن الآخر بقصد القتل ويكون ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى مستمدًا من أوراق الدعوى واستخلصت الواقعة استخلاصًا سائغًا وسليماً من هذه الناحية ونؤيدها بدورنا فيما توصلت إليه ويغدو هذا السبب غير وارد ويتعين رده .

وعن السبب الثاني نجد إن النيابة العامة أسندت للمميز ضدهم

جناية الشروع بالقتل بالاشتراك وفقاً للمواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦)

من قانون العقوبات مكررة ثلاث مرات .

وبأن محكمة الجنايات الكبرى وبقرارها المطعون فيه أوردت وعلى ص ٩ منه ما مفاده أن المتهمين قاموا بطعن المتهم كذلك قاموا بطعن المتهم

وإن المحكمة أضافت في قرارها (يتضح لمحكمة أن المتهمين كل من كانت نيتهم تتجه لقتل المصابين (٠٠٠٠٠٠) .

إلا أن محكمة الجنايات الكبرى وبقرارها المطلوب نقضه قضت بتجريم المتهمين بجناية الشروع بالقتل بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات وحجبت نفسها عن البحث في إسناد النيابة للمتهمين جناية الشروع بالقتل مكررة ثلاث مرات مما يجعل قرارها والحالة هذه مخالفاً للقانون ومستوجباً النقض .

وبالبناء على ما تقدم نقرر :

أولاً : نقض القرار المميز فيما يتعلق بالميزين لتمكينهم من

تقديم بيناتهم ودفوعهم .

ثانياً : نقض القرار المميز على ضوء ردنا على السبب الثاني من أسباب التمييز المقدم من مساعد نائب عام الجنايات الكبرى .

ثالثاً : تأييد القرار فيما قضى به بإعلان براءة المميز ضدهم من الأول وحتى الخامس عن جناية التدخل بالشروع بالقتل المسندة إليهم .

رابعاً : إعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ١٥ جمادى الأولى سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٧/٣/٢٠١٣ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق س . هـ